

الأدريجي إذا ذكر الزوي ما يباح من الغيبة إن يكون بحجها إنفسه ولو هو تائه في ذلك لغزالي وفي الجواز لا تعرض في نظر إطلاق خبره بما لا انتهى وفي الكلام للزوي وجوب حفظ الأسماء في القرآن من حيث الغيبة لا من حيث سنن الأهل النبي صلى الله عليه وسلم وأنه قال ما ذهبت أن أؤخذ به أحك في غيبة وحسبها الفتال في شاربها بصفتها التي لا تدم شرعا بخلاف الجواز في غيره وذكره لفظه صلى الله عليه وسلم وأدركوا الفاسق بما في حديثه أنه لما سئل عن المسح السرى حيث لا عرض ولا يخفى بعد وأجابه أن الخاطئة فيلزمه بيانها انتهى وما ذكره من أن الجواز في الأول لا تعرض شرعا لصعوبة الإقرار عليه والمطالبة المذكور صحتها وقال الحماد وقال البيهقي لم يثبت في حديثه أنه جاز بعد في غيره أو ما في شهادة أو غيره على محتاج الإيضاح كما له ليقه الاعتقاد عليه انتهى وهذا الذي عليه عليه بقوله تعالى ونفاه عن تحية الخاد أنه غير صحيح وأورد له السير الفاسق عليه ويقضي عليه بخروج من سبل الذي فيه الغيبة ما يذرك الخاطئة ما يكره ولا يجت الامة على أنه ذكره ما يكره وهذا كالماء في الغيبة التي تلام الحادم واحد ما يتعلق بما مر من الفتال من قوله في حديثه الأدرسي وما ذكره الفتال لا تعرض عن غيرة والمطالبة المذكور من قوله ولو تضمنت حاله للحاجة وفي المتوسط للأدريجي الحديث المذكور في كلام الفتال لا أصل له يرجع إليه انتهى **قوله** يباح التعريف وبحرم إطلاقه علاج هذه التقصير في الغيبة لا يظهر في حالة إطلاقه أنه لا يباح **قوله** ولو امكن التعريف الجواز لما جاز التعريف بما يكره مع حصول التعريف بغيره لأنه لا بد من أن يصرح بالمصنوع وهو من جملة الاعتراض التي يعني بها الإنسان **قوله** فإنها ستة أسباب بها الغيبة وقد يقال ظاهرها أنه في أسباب آخرها بآخر وهو عدم في الأرواح بخصه أي العوض المباح للغيبة في ستة أسباب وبخاصة بان من فيها بما في هذه الستة الأسباب التي التي تباح به الغيبة **قوله** وروينا في صحيح البخاري ومسلم والأخرجه ما لك في المطامير جملة بلائفة وقال ليس الغيبة أو ليس جعل الغيبة وفي رواية أخرى فقال ليس أخو العشرة وروى الحديث بورد وروى في السجل والذين السني قال ابن عبد البر في التمهيد وروى الحديث عن عائشة من وجوه صحاح من حديث عبد الله بن جابر بن عثمان عن عائشة وعنه حديث حماد بن عثمان وغيره من حديث ابن الملك بن عثمان عن عائشة وهو حديث صحيح على تخم وأما ما أتت من حديث ابن الملك بن عثمان وعنه عائشة **قوله** أن رجلا استأذن ليقال له عبد الله وقال له الرجل عيبه من حسن وقال المصنف في المبهات قال الخطيب يقال إنه محتمل من يوقا من يوقا يوقا في الغيبة من حسن من المفاخر في انتهى وفي شرح مسلم قال القاضي عياض هذا الرجل عيبه من حسن وفي بعض شروح الشافعية هو عيبه من حسن الفزازي الذي يقال له الاحق المطلق

وجاهي بعض

وجاهي بعض الروايات التي تضمنت عائشة بانه خزعة بنو في قولها كانت الواقعة تعديت فضاه ولا فالذي عليه المولى هو الا لضرورة روايته وأما حديثه من خزعة نفسه ابوابه الذي وقبه كلامه وأبو عاصم بن زهير بن حرب بن أسد بن شيبان وهو جازم وأما قوله قال الخطيب وعياض بن عمير ما حدثنا في حديثه عائشة قالوا ليس عبد الله يقول المصنف في خزعة ما قال لأنه كان من خيلة الصحابة **قوله** ليس أحدا لعشرة أو العشرة في شك من محمد المذكور لصحة روايته ففي التمهيد في الحديث قال سمعان قلت لحي بن أبي المغيرة ولان بنت هذا فذكر في الحديث قال أبو بكر بن محمد بن الحسن قالوا لعشرة أو العشرة أو أحدا لعشرة انتهى في بيئنا الرجل هو من قوله قال القاضي عياض لم يكن إسلام عيبه وان كان قد أظهر الإسلام فأراد صلى الله عليه وسلم أن يكون حاله فقه الناس ولا يغتر به من لا يعرف حاله قاله كان من مودة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد موته ما دل على ضعف حاله وإن را مع المرتدين ورجع به أسير الذي الصديق رضي الله عنه قلت في بعض شرح الشافعية في الحديث في ما رواه ابن عباس كان الصديق رضي الله عنه في الزفة للدينة هذا الذي خرج من الحديث في قوله علم لم يدخل حتى خرج النبي يوسف النبي صلى الله عليه وسلم لعينته بأن من أعلام النبوة أنه ظهر كما وصفت النبي وليس هذا من صلى الله عليه وسلم كتلامي صحت له أحاديثه من عيبه وهو المصحح والتشفقة على الأمة ليعرفوا حال المؤمنين والعشرة القبيلة وإضافة أن الإخاء إليها كإضافة الإخاء العرب في ما أحاط العرب وأحاديثهم **قوله** اجمع له البخاري فإنه تزعم بذلك وأورد الحديث المذكور فيه والربيع جمع ربهما قال الشيخ زكريا في التمهيد **قوله** وروينا في صحيح البخاري ومسلم وهو أخرجه أبو داود والترمذي بخبر من جملة حديثه وشمه قال عبد الله فاق صلى الله عليه وسلم حاله فشمه فانه يهتبه في حديثه جملة من وعفاه لأن والده المارا محمد بن قيس بن زبير بن عوج والله ولا الدار الأخرة فكتبته حتى سمعها فاتممت فاحممت النبي صلى الله عليه وسلم فاحم وجهه وقاله حتى عمك ففلاذي موسى بالشتر من هذا نصه بقوله الكلام على ما يتعلق بالحديث في باب الاعتراض عن الجاهل من **قوله** شم رسول الله صلى الله عليه وسلم شمته أي وهي عنده حتى **قوله** وفي بعض روايات النبي صلى الله عليه وسلم في جامع الأصول **قوله** لا أرفع اليد بوجهها أي بعد هذه المرة حديثا في مثل هذا المعنى أي لا يدري قاله غيره صلى الله عليه وسلم عند سماع ذلك من غيره فشمه ليقوله عمر لا إلا بسبب التعمير إلى الله عليه وسلم **قوله** قالت حاجبه البخاري أفوا عنه فيه بذلك والروايات جواز الأخبار بذلك إذا كان عاجزا المصنف في هذا الاستدلال على ذلك لا صح له صلى الله عليه وسلم ذلك لو كان يحرم لما كنت عليه ومن هذا النهي **قوله** الرجل كما أخبر عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لو كان يحرم لما كنت عليه ومن هذا النهي **قوله** الرجل الذي سمع **قوله** وروينا في صحيح البخاري وأورد في باب ما يكون من الظن في الجوارح